ثانياً: ركّزت معظم الطروحات التنموية الفلسطينية على الجوانب السياسية على حساب الجوانب التنموية، بل وألحقت التنمية بالسياسة، في ما أصبح يعرف بـ «تسييس التنمية». وكانت النتيجة الحتمية لهذا الربط تولد القناعة بعدم امكانية حدوث تنمية حقيقية في ظل الاحتلال، وتركيز النشاطات التنموية على دعم الاطر والفئات التي تسير في فلك المؤسسات التنموية على الرغم من عدم احتياجاتها الملحة. وانعكست تضحية المؤسسات التنموية بالاعتبارات الاقتصادية، وأحياناً بالاعتبارات الاجتماعية لصالح الاعتبارات السياسية، في ظل وجود فراغ اقتصادي في الارض الفلسطينية المحتلة أدّى الى استخدام استراتيجيات تنموية مختلفة، وبعثرة الاستثمارات، وخلق بعض الجيوب الاقتصادية التي أعاقت التكامل والتناسق الاقتصادي، بل وأدّت الى تعميق التشوه البنيوي في المجتمع والاقتصاد الفلسطيني، وتمثّل أبرز اشكاله في ما يلي.

التشوه الانتاجي: وتجلّى في عدم تناسب الانتاج مع احتياجات المجتمع المحلي، حيث ظهر عجز كبير في انتاج الحاجات الاساسية مثل الحبوب والألبان والمنتوجات الصناعية المنزلية الاخرى، بينما يوجد فائض في إنتاج بعض السلع المعدة للتصدير، وذلك على الرغم من عدم توفّر علاقات اقتصادية متكافئة مع العالم الخارجي، وعدم توفّر قنوات تسويق مضمونة لهذه المنتوجات[٢٩].

تشوّه في العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري: وظهر من خلال تدنّي حجم التبادل التجاري بين الضفة الفلسطينية من جهة، وقطاع غزة من جهة أخرى. اضافة الى تدنّي التبادل التجاري بين المناطق الجغرافية من الشمال الى الجنوب أو العكس[٣٠]. كما ويظهر ذلك في تدنّي التبادل التجاري الخارجي مع الدول العربية وبقية دول العالم وتركيزه مع الاقتصاد الاسرائيلي، وذلك سواء في ما يتعلّق بتصدير الفائض، أو الحصول على المواد الخام ومستلزمات الانتاج والسلع الاستهلاكية والاستثمارية.

تشوّه البنية التحتية: وانعكس في عدم توفّر مناطق صناعية، وعدم وجود شبكة طرق جيّدة وعدم صلاحية العديد من الطرق القائمة، وغياب خدمات الهاتف ووسائل الاتصالات الاخرى، وعدم وجود طرق زراعية وشبكات تسويق فعّالة، وغيرها من الخدمات الاساسية[٣١].

رابعاً: الاستراتيجية التنموية الفلسطينية المستقبلية

اختلف المعنيون بالتنمية في الارض الفلسطينية المحتلة حول النموذج التنموي الواجب اتباعه، وذلك على الرغم من قناعاتهم التامة بعدم امكانية تطبيق أي من النماذج التنموية بصورة شاملة في ظل الاحتلال الاسرائيلي، الذي يعيق، بل ويمنع، أي نمو اقتصادي فلسطيني. وقد ارتفعت حدة النقاش في الآونة الاخيرة مع زيادة احتمالات الحل السياسي للقضية الفلسطينية حول النموذج التنموي الافضل، الذي يتوجب على الدولة الفلسطينية المستقلة تبنيه. ودار النقاش، بالدرجة الاولى، حول النماذج التنموية المتبعة في تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ والبانيا[٣٣]. وقد أظهرت المعطيات المتعلقة بالنماذج المقترحة انه لا يمكن تطبيقها في الدولة الفلسطينية، بل وأكدت ضرورة اعتماد نموذج تنموي خاص بالوضع في الضفة والقطاع وذلك على الرغم من الانجازات الاقتصادية التي حققتها تلك الدول في السنوات الماضية، وذلك للأسباب التالية: